الأمم المتحدة

TD/B/EDE/7/4

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
6 June 2024
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني
بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الدورة السابعة

جنيف، 6-8 أيار/مايو 2024

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن أعمال دورته السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 6 إلى 8 أيار/مايو 2024

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 3

ألف – بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 5

ثانياً – موجز الرئاسة 6

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 6

باء – بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ 8

جيم – الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 16

ثالثاً – المسائل التنظيمية 17

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 17

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 18

جيم – اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 18

المرفق

الحضور 19

مقدمة

عُقدت الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 6 إلى 8 أيار/مايو 2024.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

ألف- بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ

(البند 3 من جدول الأعمال)

التوصيات المتفق عليها في مضمار السياسة العامة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

إذ يُذكِّر بالفقرة 100(ص) من مافيكيانو نيروبي (الوثيقة TD/519/Add.2)، التي دعت إلى إنشاء فريق خبراء حكومي دولي يُعنى بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي،

وإذ يُذكِّر بعهد بريدجتاون (الوثيقة TD/541/Add.2)، الذي أوعزت فيه الدول الأعضاء إلى الأونكتاد أن يعزّز العمل المتعلق بمساعدة البلدان النامية على التقييم المنهجي لحالتها الراهنة ومدى استعدادها للانخراط والاندماج في الاقتصاد الرقمي، ما يُسهم في سد الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها،

وإذ يسلم بمساهمة مبادرات الأونكتاد وبرامجه، بما في ذلك تقاريره الرئيسية، في النهوض بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل التنمية، وبزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى البلدان النامية،

وإذ يشدد على أهمية تضييق الفجوات الرقمية وضمان قدرة البلدان النامية على تسخير مزايا التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على نحو مجدٍ من أجل تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق اغتنام الفرص وتخفيف المخاطر،

وإذ يلاحظ بقلق أنه من دون اتخاذ تدابير مناسبة وكافية، قد تتجاوز سرعة وتيرة الرقمنة ونطاقها قدرة بعض البلدان على التكيف مع التحول الرقمي وما يستتبعه من تحدياته اجتماعية واقتصادية ومدى استعدادها لذلك؛ وإذ يبرز أهمية معالجة الفجوات الرقمية والحيلولة دون أن تتخلف أكثر عن الركب البلدان التي يعاني بعضها من عجز في مستوى البنى التحتية والمهارات والبيئة التنظيمية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ يرحب بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان النامية، من خلال عمليات التشخيص الشاملة التي تحدد الفرص وما يرتبط بذلك من توصيات في مجال السياسة العامة ترمي إلى إيجاد واستخلاص قيمة من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك لصالح النساء والشباب والفئات الضعيفة، فضلاً عن المساعدة التي يقدمها في وضع خطط عمل للاستعداد للتجارة الإلكترونية واستراتيجيات للتجارة الإلكترونية،

وإذ يسلم بالدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون الدولي، فضلاً عن المبادرات العالمية مثل الشراكة في مجال التجارة الإلكترونية للجميع، في تعزيز استعداد البلدان النامية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، عن طريق تعبئة الموارد وزيادة أثر البرامج على أرض الواقع إلى أقصى حد مع تجنب ازدواجية الجهود،

وإذ يرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الأونكتاد، بالتعاون مع صـــندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، ضمن جهات أخرى، والتي يجسدها دليل قياس التجارة الرقمية، مما يعزز القدرات الإحصـــائية للبلدان النامية على تجميع الإحصـــاءات المتســـقة والقابلة للمقارنة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسة العامة،

وإذ يسلم بأهمية إدماج الجوانب الإنمائية للرقمنة في جميع أركان عمل الأونكتاد الثلاثة،

1- *يشجع* الحكومات والهيئات الإقليمية على فهم وتقييم منظوماتها للتجارة الإلكترونية بشكل أفضـــل، بما في ذلك بدعم من المنظمات الدولية والشـــركاء في التنمية، من أجل بناء فهم أعمق لجميع الفرص التي تتيحها الرقمنة وضمان المساواة بين الجنسين والأخذ بنهج شامل، من أجل التصدي للتحديات المترابطة بطريقة متكاملة ومنسقة، كخطوة أولى نحو تنفيذ الإصلاحات اللازمة ومعالجة الفجوة الرقمية؛

2- *يشدد* على ضـرورة الانتقال من تقييم منظومات التجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي إلى التنفيذ الفعال لتوصـيات السـياسـة العامة في المجالات ذات الصـلة، اسـتناداً إلى التحديات والفرص المحددة المرتبطة بتنمية التجارة الإلكترونية؛

3- *يدعو* الحكومات إلى تســـخير خبرة المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الأونكتاد وســائر الشــركاء في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، لدعم صــياغة أطر اســتراتيجية وطنية، من قبيل اسـتراتيجيات أو خطط عمل التجارة الإلكترونية، لتوفير رؤية ووضـع خرائط طريق ملموسـة لتنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

4- *يدعو* الحكومات إلى تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال التجارة الإلكترونية، والحرص على تعاونها، وإنشاء آليات متينة لتيسير تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين باتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره؛

5- *يشجع* المجتمع الدولي والشركاء في التنمية على تكثيف تعاونهم من أجل تعزيز قدرات البلدان على تصميم وتنفيذ وتنسيق ورصد التقدم المحرز في تدابير الإصلاح التي تهيئ بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية، باسـتخدام أدوات مصـممة خصـيصـاً لتلبية احتياجات كل بلد، مع الحرص على تعميم منافع التجارة الإلكترونية والمساواة بين الجميع في الاستفادة منها، بما في ذلك النساء والشباب والفئات الضعيفة؛

6- *يرحب* بأداة الأونكتاد لتعقب إصـــلاح التجارة الإلكترونية، التي صُـــممت كأداة على شبكة الإنترنت لتيسير تنسيق ورصد إصلاحات التجارة الإلكترونية، ويشجع الحكومات على الاستفادة منها وغيرها من المنصـــات التفاعلية القائمة لتحســـين المســـاءلة العامة وتهيئة الظروف المواتية للأخذ بنهج متكامل في تنفيذ السياسات؛

7- *يشـــدد* على أهمية تعزيز الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للبلدان النامية المحتاجة، بوســـائل منها اســـتكشـــاف مصـــادر تمويل جديدة ومبتكرة، لتنفيذ مبادراتها المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

8- *يدعو* الأونكتاد إلى أن يواصـل، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى والشـركاء في التنمية، دعمه للبلدان النامية المتخلفة عن الركب من حيث الاســـتعداد للتجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي، معتمداً في ذلك على أركان عمله الثلاثة، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، في مجالات الاســـتعداد للتجارة الإلكترونية، وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، وقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وزيادة مساهمة المرأة في ريادة الأعمال الرقمية؛

9- *يشجع* الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين وأصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في المشاورات بشأن الاتفاق الرقمي العالمي على مراعاة التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع عند إعداد الاتفاق، المقرر إرفاقه بالميثاق من أجل المستقبل واعتماده في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024.

الجلسة العامة الختامية
8 أيار/مايو 2024

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

1- بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 8 أيار/مايو 2024، مجموعة من التوصيات المتفق عليها في مضمار السياسة العامة (الفصل الأول، الفرع "ألف").

2- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 4 من جدول الأعمال)

2- في جلسة عُقدت في 8 أيار/مايو 2024، وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي على المواضيع التالية للاجتماع الخامس للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي:

(أ) التقدم المحرز في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي: العمل الذي تضطلع به المنظمات الدولية المعنية.

(ب) قياس قيمة التجارة الإلكترونية.

(ج) عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية.

(د) تنمية القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

3- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 5 من جدول الأعمال)

3- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 8 أيار/مايو 2024، بالنظر إلى أن ضيق الوقت لم يسمح له بتحديد واختيار الموضوع والأسئلة الإرشادية لدورته القادمة، أن يُقدَّم الموضوع النهائي إلى مجلس التجارة والتنمية للموافقة عليه، إلى جانب جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة الذي سيعكس الموضوع المختار. وشُجع المنسقون الإقليميون والدول الأعضاء على إجراء مشاورات بشأن المقترحات، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع والأسئلة الإرشادية.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

4- أدلت الأمينة العامة للأونكتاد ببيان تلته بيانات للمتكلمين التالي ذكرهم: ممثل كمبوديا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل النيجر، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل جامايكا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل الصين؛ وممثل بيرو؛ وممثل العراق؛ وممثل باكستان؛ وممثل كينيا؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل كولومبيا؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل ماليزيا؛ وممثل توغو؛ وممثل تونس؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل السنغال؛ وممثل النيجر؛ وممثل مصر؛ وممثل كوت ديفوار؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل فيجي؛ وممثل بنن.

5- وشددت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الاستهلالية، على الحاجة الملحة إلى بناء الاستعداد الرقمي وسط الأزمات المتتالية وأوجه عدم المساواة المستمرة، ولا سيما في البلدان النامية المتخلفة عن الركب في اقتصاد عالمي يشهد رقمنة متزايدة. وأشارت الأمينة العامة إلى التفاوتات التي لا تزال قائمة على الرغم من النمو الكبير في استخدام الإنترنت، لا سيما بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل، وأكدت على ضرورة إتاحة فرص متكافئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السوق الرقمية. وشددت على أن الاستعداد الرقمي لا يعني فقط الوصول إلى الإنترنت، وقبل ذلك، الكهرباء، بل يتطلب أيضاً تنمية المهارات؛ والتفكير النقدي؛ وتمكين المستهلكين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على حد سواء؛ والمرونة؛ والالتزام بالقيم الإنسانية. وقد أتاح الاتفاق الرقمي العالمي ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة فريدة لمواءمة التنمية الرقمية مع التطلعات التي تجسدها أهداف التنمية المستدامة. وشددت الأمينة العامة على قيمة التقييمات التي يجريها الأونكتاد للاستعداد للتجارة الإلكترونية، وهي أداة مصممة لدعم البلدان النامية في التنقل عبر البيئات الرقمية ومنظومات التجارة الإلكترونية. غير أن البلدان تواجه تحديات في التنفيذ. وفي هذا الصدد، سلطت الأمينة العامة الضوء على الدروس الرئيسية الثلاثة التالية المستفادة من التقييمات: ضرورة إنشاء آليات للتنسيق فيما بين الوزارات وللتفاعل الفعال مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين؛ والحاجة إلى تطوير أدوات رصد قوية قادرة على تعقب التقدم المحرز وتعزيز المساءلة وتقييم أثر مبادرات التجارة الإلكترونية على مر الزمن؛ وضرورة إيجاد جهات راعية من صناع السياسات القادرين على بلورة رؤية والاضطلاع بدور القيادة اللازمين للمثابرة من أجل تحقيق التغيير. وفي الختام، شددت الأمينة العامة على التزام الأونكتاد بدعم جهود الاستعداد الرقمي في البلدان النامية؛ وعلى المسؤولية الجماعية عن بناء عالم رقمي محوره الإنسان وشامل للجميع، وقبل كل شيء، جاهز لمجابهة المستقبل.

6- وعرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ" (TD/B/EDE/7/2)، مشددةً على أهمية الموضوع بالنظر إلى أن توسع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي يتكشف بطرق مختلفة بالنسبة إلى البلدان التي تختلف مستويات التنمية فيها. وأشارت إلى أن هناك العديد من الفوائد التي يمكن جنيها من الرقمنة، غير أن هذا لا يحدث بصورة تلقائية، وكثيراً ما تتفاقم التحديات بسبب الشواغل التي تشمل عدة قطاعات، من قبيل الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والآثار البيئية للتجارة الإلكترونية، وندرة البيانات. وقالت إن التصدي لهذه التحديات المترابطة يستلزم الدقة في صياغة السياسات لضمان مساهمة أنشطة التجارة الإلكترونية مساهمةً إيجابيةً في التنمية الاقتصادية مع حماية مصالح العمال المنزليين والمستهلكين

والصـــناعات. ومن المتطلبات الهامة في هذا الصـــدد تنفيذ إصـــلاحات واســـتراتيجيات في قطاع التجارة الإلكترونية. واستناداً إلى خبرة الأونكتاد، أشارت المديرة إلى أن الإجراءات الرئيسية التي تكفل تنفيذاً ذا أثر تتمثل في إنشاء هياكل للحوكمة، وضمان استمرار مشاركة أصحاب المصلحة، وبناء المعارف والقدرات المؤسسية، وتطبيق أدوات رصد قوية لتيسير التنسيق وتقييم التقدم المحرز. وفي الختام، أكدت المديرة من جديد الحاجة إلى زيادة الدعم والتعاون الدوليَيْن، والاستفادة من خبرة الشركاء في التنمية في دعم التحول الرقمي. وأشارت أيضاً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية للتصدي للتحديات التنظيمية العالمية، مثل التحديات المتعلقة بالضرائب والمنافسة وحماية المستهلك والأمن السيبراني وتدفقات البيانات عبر الحدود. وأخيراً، عرضت المديرة الأسئلة الإرشادية الخمسة التي يتعين النظر فيها، كما يلي:

(أ) ما هي التحديات الرئيسية التي تعترض سير البلدان النامية نحو الانخراط في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما؟

(ب) ما هي الممارسات والأدوات الجيدة التي تكفل التنفيذ الفعال لتدابير السياسة العامة على المستوى الوطني من أجل التغلب على التحديات الرئيسية؟ وما هو دور الحكومات الوطنية والوكالات ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وغيرها في هذه العملية؟

(ج) كيف يمكن أن يساعد التعاون الدولي في جني قدر أكبر من الفوائد من التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية؟

(د) كيف يمكن للشراكات الدولية والتنسيق من أجل التعاون الرقمي أن يساعدا في تسريع وتيرة التقدم في بناء الاستعداد للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟

7- وأشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية وعدد قليل من المندوبين إلى دور الأونكتاد في المساعدة على بناء الاستعداد الرقمي في البلدان النامية من خلال تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية واستراتيجيات التجارة الإلكترونية وغير ذلك من مبادرات المساعدة التقنية. وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين على الحاجة إلى بناء الاستعداد الرقمي بطريقة لا تترك أحداً خلف الركب. وتبادل العديد من المندوبين الخبرات في ترجمة التوصيات المنبثقة عن التقييمات الوطنية إلى إجراءات. وشدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين على أهمية الاستثمار في الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وبناء المهارات التقنية والمهارات الشخصية على حد سواء، لتمكين الناس من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي. وشدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين على ضرورة أن يواصل الأونكتاد والشركاء في التنمية التعاون من أجل سد الفجوات الجنسانية والرقمية في هذا المجال تعزيز نقل التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. وأشار ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية إلى الحاجة إلى تهيئة فرص متكافئة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لكي تتمكن من توليد قيمة في الاقتصاد الرقمي والاستفادة منها. وضماناً لتعميم فوائد الرقمنة على نطاق أوسع، سلط ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين الضوء على الحاجة إلى وضع إطار عالمي لإدارة المنصات الرقمية والتكنولوجيات الناشئة، على سبيل المثال لمعالجة الشواغل المتعلقة بإدارة البيانات والضرائب والمنافسة وحماية المستهلك. واقترح ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إنشاء فريق عامل مكرس معني بإدارة البيانات وشجّع الأونكتاد على تنظيم جلسات إحاطة وتقديم مبادئ توجيهية واضحة في مضمار السياسات العامة المتصلة بهذا المجال ومواصلة مساعدة البلدان على تعزيز الاستعداد الرقمي، بما في ذلك في مجالات مثل سياسة المنافسة وبيانات التجارة الرقمية والضرائب. وأخيراً، أشار أحد المندوبين إلى الحاجة إلى المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في تنفيذ البروتوكول الذي اعتُمد مؤخراً بشأن التجارة الرقمية في إطار اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

باء- بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ

(البند 3 من جدول الأعمال)

8- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي خمس مناقشات مائدة مستديرة.

1- حلقة نقاش رفيعة المستوى: التصدي لتحديات الاستعداد الرقمي في البلدان النامية

9- كان من بين المتحاورين المشاركين في المناقشة الرفيعة المستوى، التي تناولت القضايا الرئيسية المتعلقة ببناء الاستعداد الرقمي في البلدان النامية، السيدة شام نيمول، وزيرة التجارة، كمبوديا؛ والسيد محمد عبد الله ولد لولي، وزير التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة، موريتانيا؛ والسيد تشولا ميلامبو، السفير والممثل الدائم، البعثة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة، الميسر المشارك، الاتفاق الرقمي العالمي؛ والسيدة آنا ساندوفال، الرئيسة التنفيذية للعمليات، بولد، كولومبيا، مبادرة إشراك المرأة في مجال التجارة الإلكترونية.

10- سلطت المتحاورة الأولى الضوء على التزام كمبوديا بتسخير التكنولوجيات الرقمية من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي، موضحةً كيف تحولت التوصيات الواردة في تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية إلى سياسات وإجراءات ملموسة، بما في ذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، وإطار سياسات الاقتصاد الرقمي والمجتمع، والاستراتيجيات القطاعية. وأشارت إلى الجهود المبذولة لتعزيز البنى التحتية الرقمية، والنهوض بالإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وتعزيز الإطار القانوني، لدعم الأعمال التجارية عبر الإنترنت في البلاد. وقالت إن إطلاق مبادرات للتجارة الإلكترونية وسن قانون مكرس للتجارة الإلكترونية يؤكدان كذلك رؤية الحكومة التي ترمي إلى تهيئة بيئة مستدامة ومواتية لتنمية التجارة الإلكترونية. وأخيراً، أشارت المتحاورة إلى الحاجة إلى زيادة التعاون والدعم من الشركاء في التنمية، لمواجهة التحديات المتبقية والنهوض بالتحول الرقمي في كمبوديا.

11- وعرض المتحاور الثاني رؤى حول الكيفية التي مكن بها تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية في موريتانيا الحكومةَ من تحديد الثغرات والفرص الرئيسية للاستفادة من التجارة الإلكترونية كمحرك للنمو. واستناداً إلى نتائج التقييم، يجري اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت ليشمل المناطق النائية، وتعزيز القابلية لتوظيف الشباب في القطاعات الرقمية، وسن قانون بشأن الشركات الناشئة، وإنشاء مركز للابتكار الرقمي. وأخيراً، أشار المتحاور إلى أن المناقشات جارية بشأن وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية واستراتيجية لتعميم الخدمات المالية، من أجل زيادة دفع التحول الرقمي.

12- وتناول المتحاور الثالث بالتفصيل التقدم المحرز في المفاوضات الجارية بشأن الاتفاق الرقمي العالمي، بعد تعميم المسودة الأولية في أيار/مايو 2024، ومن المتوقع الانتهاء من المسودة النهائية في حزيران/يونيه 2024 بعد تقدم المفاوضات الرسمية ومشاركة جهات أخرى من أصحاب المصلحة. وقال إن مشاركة مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين في عملية التفاوض، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، أمر حاسم من أجل تجسيد تنوع وجهات النظر في العملية. وأخيراً، أشار المتحاور إلى دور الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية وتقاسم المعارف وتعزيز توافق الآراء بشأن القضايا الرقمية العالمية، بما في ذلك من خلال الدورة الحالية لفريق الخبراء الحكومي الدولي، التي ستسهم نتائجها في تحديد ملامح الاتفاق الرقمي العالمي.

13- وعرضت المتحاورة الرابعة أفكاراً بخصوص تجربة شركة تكنولوجيا تأسست في كولومبيا في عام 2019، وهي شركة تقدم أدوات للتمويل والدفع للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وشددت المتحاورة على التحديات التي تواجهها هذه المنشآت، بما في ذلك انعدام الثقة في النظم المالية

التقليدية، والحواجز التنظيمية والضريبية التي تعوق إضفاء الطابع الرسمي، والمعرفة المالية والتكنولوجية المحدودة في تحويل الأنشطة إلى الإنترنت. وأشارت إلى الاتجاهات الإيجابية التي ظهرت سابقاً في اعتماد الأدوات الرقمية، لا سيما في أعقاب الجائحة، ومع ذلك لا يزال المجال فسيحاً أمام الحكومات والشركاء في التنمية لتقديم دعم أكبر للشركات، من خلال التركيز على تحسين التعليم الرسمي وغير الرسمي وتنفيذ أدوات دفع شاملة وتبسيط العمليات البيروقراطية، للتخفيف من التعقيدات الضريبية وغيرها من الحواجز التي تعطّل النمو.

14- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، ورداً على استفسار من ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بشأن أفضل السبل الكفيلة بتيسير المدفوعات الرقمية عبر الحدود، أشار أحد المتحاورين إلى أن قابلية التشغيل البيني أمر بالغ الأهمية مشيراً إلى وجود تحديات أخرى أمام تطوير التجارة الإلكترونية عبر الحدود، لا سيما تلك المتعلقة بالثقة واللوجستيات والحواجز اللغوية. وأعرب أحد المندوبين عن قلقه إزاء جمع إحصاءات التجارة الإلكترونية ومعالجة المعاملات التي تتم من خلال منصات وسائط التواصل الاجتماعي. وفي هذا السياق، سلط أحد المتحاورين الضوء على الممارسات الجيدة، بما في ذلك تجميع البيانات من كيانات القطاعين العام والخاص على السواء، ووضع مبادئ توجيهية وبرامج تدريبية للبائعين غير الرسميين، لتيسير الانتقال إلى استخدام المنصات الرقمية الرسمية.

2- تعزيز استعداد البلدان النامية للتجارة الإلكترونية: أفكار مستمدة من التقييمات القطرية

15- المتحاورون في المناقشة الثانية، التي ركزت على السؤال الإرشادي الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي – ما هي التحديات الرئيسية التي تعترض سير البلدان النامية نحو الانخراط في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما؟ هم السيدة سيسيل باراير، رئيسة قسم بناء القدرات في مجال الاقتصاد الرقمي، فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الأونكتاد؛ والسيدة لويزا برنال، أخصائية في مجال السياسات العامة، مركز القطاع المالي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد سوريش ياداف، نائب رئيس الديوان، أمانة الكمنولث؛ والسيدة كاتي سومينن، المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة نيكستراد (Nextrade)، الولايات المتحدة الأمريكية.

16- سلطت المتحاورة الأولى الضوء على عمليات تقييم البيئات الرقمية التي تضطلع بها المنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، إلى جانب المنظمات الأخرى النشطة في هذا المجال، بما في ذلك أمانة الكومنولث، والإطار المتكامل المعزز، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج الإصلاح في أفريقيا من أجل الاستثمار والاقتصادات المستدامة. وقد اضطُلع بمسح لهذه المبادرات من أجل تعزيز تبادل الخبرات، وتجنب الازدواجية، والاستفادة على أفضل وجه من الموارد الموجودة. وعرضت المحاورة الدروس المستفادة من تقييمات الأونكتاد للاستعداد للتجارة الإلكترونية، مشيرةً إلى أن استعراضاً للأثر يشير إلى أن العملية التشاركية لأصحاب المصلحة المتعددين في إعداد التقارير التشخيصية قد أسهمت في تحسين التنسيق الحكومي وتعزيز الحوارات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة تعميم الخدمات، والتقدم على المستويْن السياساتي والتنظيمي، وتعزيز مبادرات التجارة الإلكترونية الإقليمية. وأخيراً، لاحظت المتحاورة أن تنفيذ إصلاحات التجارة الإلكترونية كان أكثر نجاحاً في البلدان التي وضعت آليات قوية للحوكمة وسجلت مشاركة من أعلى مستويات الحكومة. وقالت إن بلداناً كثيرة يمكن أن تستفيد من تحسين التعاون في هذا المجال، مشيرةً إلى أن مشاركة جميع الشركاء أمر أساسي من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

17- وناقشت المتحاورة الثانية رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن كيفية تحويل الرقمنة إلى قوة دفع للناس والكوكب، وهي الرؤية التي تجسدها الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لإدماج منظور رقمي في جميع الأنشطة. وأفادت بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى تمكين البلدان من تطوير البيئات الرقمية؛ وأن إطار التحول الرقمي بُنيَ على مبادئ النفاذ الشامل وحماية حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي والثقة. وعرضت المتحاورة عمليات تقييم الاستعداد الرقمي التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، والتي تتيح تكوين نظرة متبصرة سريعة لمواطن القوة والضعف في المنظومة الرقمية في بلد ما، وتسلط الضوء على فرص التحول الرقمي، وتعمل بمثابة نقطة دخول للتعامل مع الحكومات وأصحاب المصلحة. وفي منشور صدر مؤخراً بعنوان *"الدول الرقمية الجزرية الصغيرة"*، أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقدم المحرز والتحديات المتبقية، بما في ذلك الحاجة إلى فهم أفضل للقيمة المضافة للتكنولوجيات الرقمية؛ وأهمية التركيز على الناس بدلاً من التكنولوجيات، على سبيل المثال من خلال الأخذ بنهج قائمة على حقوق الإنسان؛ وتحديد أدوار أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم؛ والتخطيط على المدى البعيد.

18- وأشار المتحاور الثالث إلى أن التجارة الرقمية يمكن أن تيسّر تعميق التعاون الاقتصادي وتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في الكومنولث البالغ عددها 56 دولة عن طريق خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية والابتكار وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وشدد المتحاور على أن الربط الإلكتروني والبنى التحتية وتطوير المعارف لا تزال تشكل تحديات، ومع ذلك بدأ يظهر اقتصاد رقمي جديد يغذيه الذكاء الاصطناعي، وأن جميع الاقتصادات، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بحاجة إلى الاستعداد للانخراط في هذا الاقتصاد الجديد. وأشار إلى أن مبادرات الكومنولث التي تتناول الذكاء الاصطناعي تتضمن برنامجاً لحاضنة تكنولوجية، وفريقاً عاملاً معنياً بالسياسات ذات الصلة، وغير ذلك من مبادرات بناء القدرات لكل من القطاعين العام والخاص. وتشمل العوامل المقيِّدة للقدرات التي جرى تحديدها قيوداً تتعلق بالأطر التنظيمية والقدرات البشرية ومشاركة أصحاب المصلحة، فضلاً عن عدم كفاية الوصول إلى البنى التحتية الرقمية والتكنولوجيا. وأخيراً، شدد المتحاور على أهمية التعاون بين أمانة الكومنولث والشركاء في التنمية، بما في ذلك الأونكتاد.

19- وسلطت المتحاورة الرابعة الضوء على الدروس المستفادة من عمل مجموعة نيكستراد في مجال تنمية التجارة الإلكترونية، الذي تمثل في الجمع بين الحكومات والشركاء في التنمية وشركات التكنولوجيا، لتمكين التجارة من خلال التكنولوجيات الرقمية، وشمل توليد بيانات التجارة الإلكترونية لتوجيه السياسات؛ وإقامة شراكات بين الحكومات وشركات التكنولوجيا من القطاعين العام والخاص؛ ووضع خرائط طريق وإصلاحات في مجال السياسة العامة؛ وتنفيذ مبادرات تستهدف التجارة الإلكترونية بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وساعدت قاعدة بيانات للسياسات المتصلة بالتجارة الإلكترونية اعتمدها 60 بلداً على تحديد أفضل الممارسات في زيادة الاستعداد للتجارة الإلكترونية. واختتمت المتحاورة كلمتها بعرض التوصيات الرئيسية التالية المتعلقة بالتقييمات والاستراتيجيات: القيادة المحلية والمسؤولية الوطنية عن التنفيذ؛ وخطط تستند إلى عمليات يقودها أصحاب المصلحة المتعددون والحوار بين القطاعين العام والخاص؛ وأفضل الممارسات العالمية؛ والتمويل من أجل التنفيذ؛ والتنسيق بين الجهات المانحة وإشراك بنوك التنمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتحسين قياس التقدم المحرز؛ والأجندات التي تتطور مع التغيرات السياسية والتكنولوجية.

20- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد عدد قليل من المندوبين على أهمية انتقال البلدان النامية من كونها مستهلكة لمنتجات التجارة الإلكترونية إلى منتجة لها، وأعربوا عن قلقهم إزاء كون هذه البلدان مورّدة للبيانات الخام، بينما يتعين عليها أن تدفع ثمناً باهظاً مقابل الخدمات التي يتم تطويرها بتلك البيانات، وأشاروا إلى أن من الأهمية بمكان، في هذا الصدد، معالجة الفجوات الرقمية، بدعم من الأونكتاد

ومنظمات أخرى؛ وأن عمليات التشخيص أدوات أساسية لبدء المناقشات داخل البلدان والشركاء في التنمية وفيما بينهم، مما ييسر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛ ونظراً لتعدد الجهات الفاعلة الحكومية وأصحاب المصلحة والشركاء في التنمية المعنيين، من الضروري مواءمة المبادرات وتعزيز التعاون. وأشار أحد المندوبين إلى أن التقارير التشخيصية المتعلقة ببيئات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية تفيد في تحديد العمل الذي يتعين القيام به من حيث تنمية المهارات، وإنشاء البنى التحتية، وحصول أصحاب الشركات الرقمية على التمويل، والتطورات المستجدة في المجال التنظيمي؛ وأن التمويل المحلي، سواء أكان عاماً أم خاصاً، قد يكون غير كاف، مما يؤكد الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية. وأشار عدد قليل من المندوبين إلى إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في البلدان النامية للنهوض بالتجارة الإلكترونية واقترحوا توصيات، بما في ذلك توصيات تتعلق بدعم جميع الشركات، بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في اعتماد هذه التكنولوجيات، من خلال سياسات الحوسبة السحابية أولاً وبيئات اختبار التعلم الآلي مع تقليل اللوائح التنظيمية، وأشاروا إلى الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة، والتي يُتوقع أن تقدم توصيات أولية بشأن الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي. وأخيراً، أشار ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية إلى أن مستقبل التجارة رقمي وصديق للبيئة وشامل، وشدد على أهمية بناء القدرات والتعاون الإنمائي؛ وسلط الضوء على مبادرة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي بشأن عمليات تقييم الأطر التنظيمية الرامية إلى تعزيز الأطر المحلية والقواعد التجارية في بلدان أفريقيا وتشجيع استخدام التكنولوجيات الرقمية.

3- الانتقال من التقييم إلى الصياغة: استراتيجيات وخطط عمل التجارة الإلكترونية

21- المتحاورون في المناقشة الثالثة، التي ركزت على السؤال الإرشادي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي – ما هي الممارسات والأدوات الجيدة التي تكفل التنفيذ الفعال لتدابير السياسة العامة على المستوى الوطني من أجل التغلب على التحديات الرئيسية؟ وما هو دور الحكومات الوطنية والوكالات ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وغيرها في هذه العملية؟ هم السيدة مارتين جولسان كيدان، موظفة شؤون اقتصادية، قسم بناء القدرات في مجال الاقتصاد الرقمي، فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الأونكتاد؛ والسيد كولاولي سوفولا، مدير بالنيابة، لجنة التجارة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسيدة ماري أنجيليك أومونيسا، مسؤولة أولى عن شؤون التجارة، أمانة جماعة شرق أفريقيا؛ والسيد نانو مولدر، رئيس وحدة التجارة الدولية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيد داريوس كوريك، مسؤول كبير، الاستراتيجية التجارية والقدرة التنافسية، مركز التجارة الدولية.

22- عرضت المتحاورة الأولى تجربة الأونكتاد في وضع استراتيجية التجارة الإلكترونية. وتتضمن الاستراتيجيات الـ 10 التي وُضعت في صيغتها النهائية والاستراتيجيات الأربع الجاري وضعها العناصر الرئيسية التالية: تحليل السياق؛ والرؤية؛ والأهداف؛ والركائز والتدابير الاستراتيجية؛ وإطار الحوكمة؛ وخطة التنفيذ؛ وإطار الرصد والتقييم. وتشمل بعض التحديات مستوى القيادة على صعيد الحكومة، ووتيرة التطور المؤسسي، ونوعية وضع السياسات. وشددت المتحاورة على أهمية إشراك الجهات الفاعلة المناسبة في تصميم هيكل الإدارة، لضمان الالتزام السياسي ونقل المعارف وتجنب العمل بعقلية متقوقعة؛ وتشجيع مشاركة الفئات الضعيفة في جميع مراحل عملية وضع السياسات. وتبين تجربة الأونكتاد أن هناك حاجة عموماً إلى مزيد من الدعم لبناء القدرات فيما بين كيانات الإدارة والوزارات الرائدة، وجمع إحصاءات عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفهم أفضل للصلة بين الاتفاقات التجارية وغيرها من وثائق السياسة العامة. وأخيراً، أوجزت المتحاورة الخطوات التالية، وهي تقييم الخبرات المكتسبة حتى الآن، وتعزيز التعاون بشأن التنفيذ فيما يتعلق بمسائل معينة في الاستراتيجيات، ومواصلة استكشاف فرص قياس الأثر.

23- وناقش المتحاور الثاني استراتيجية التجارة الإلكترونية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعتمدة في عام 2023، والتي تهدف إلى إنشاء منظومة رقمية مستدامة وشاملة وآمنة للتجارة الإلكترونية. وقد وُضعت الاستراتيجية بدعم من الأونكتاد، وسبقها تقييم إقليمي للاستعداد للتجارة الإلكترونية، واسترشدت بخطة عام 2063 للاتحاد الأفريقي والاستراتيجية الأفريقية للتحول الرقمي، وذلك بالاستناد إلى رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050 وبالاعتماد على الصكوك والسياسات القائمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشدد المتحاور على أهمية إشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في عملية التقييم ووضع الاستراتيجيات. وأشار إلى أن استراتيجية التجارة الإلكترونية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أدمجت مساهمات الدول الأعضاء، المقدمة أساساً من الوزارات المسؤولة عن التجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال حلقات العمل التشاورية الوطنية والاجتماعات الإقليمية، فضلاً عن المساهمات المقدمة من ممثلي القطاع الخاص. وأخيراً، شدد المتحاور على الأهداف الاستراتيجية الأربعة المتمثلة في تعزيز المؤسسات، وبناء الثقة، والاستعلامات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وتعميم الخدمات، وأشار إلى أن جهود التنفيذ وتعبئة الموارد جارية.

24- وتناولت المتحاورة الثالثة بالتفصيل التحول الرقمي في جماعة شرق أفريقيا والجهود المبذولة لإنشاء سوق رقمية موحدة. وقالت إن استراتيجية التجارة الإلكترونية الإقليمية، التي تمت الموافقة عليها في عام 2023، تسعى إلى تعزيز العديد من المبادرات الاستراتيجية الوطنية والإقليمية الأخرى التي تستهدف تطوير اقتصاد رقمي إقليمي والمساهمة فيها. ولاحظت المتحاورة أن الاستراتيجية قد وضعت على مرحلتين: مرحلة أولى جرى فيها تقييم متعمق للتجارة الإلكترونية، وشارك فيها أصحاب المصلحة لتحديد التحديات والثغرات، وتقييم التقدم المحرز في أنشطة التجارة الإلكترونية، والتعرف على وجهات نظر أصحاب المصلحة؛ ومرحلة ثانية وُضعت فيها استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية وإطار للتنفيذ مع إجراءات مخصصة. وشددت المتحاورة على أهمية وجود آلية تنسيق تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة الذين يدعمون التجارة الإلكترونية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي هذا السياق، أشارت المتحاورة إلى مشاركة الأونكتاد في عملية وضع الاستراتيجيات وإلى المساهمات القيمة المستمدة من تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية، فضلاً عن التعاون مع شركاء آخرين في التنمية، مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والبنك الدولي، والأموال المقدمة في إطار هذا التعاون لتنفيذ أولويات التجارة الإلكترونية.

25- وسلط المتحاور الرابع الضوء على مبادرات التجارة الإلكترونية الإقليمية في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك 14 استراتيجية وسياسة وطنية وأربعة مخططات للتكامل دون الإقليمي. غير أن خرائط الطريق تفتقر إلى الميزانيات ولا تحدد المسؤوليات التشغيلية، وفي حين أن معظم خرائط الطريق دون الإقليمية تعالج التجارة الإلكترونية مباشرة، فإن ثماني استراتيجيات وطنية فقط تتناول هذه المسألة بشكل مباشر. وقال إن الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذا المجال يشمل المؤتمر الوزاري المعني بمجتمع المعلومات، ومرصد التنمية الرقمية، ومستكشف أسواق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمساعدة التقنية المباشرة المقدمة لمختلف البلدان، وخطط التكامل. وأخيراً، شدد المتحاور على أهمية التنسيق بين الشركاء في التنمية، ولا سيما الأونكتاد وغيره من الشركاء في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع.

26- وناقش المتحاور الخامس تجربة مركز التجارة الدولية في وضع استراتيجيات التجارة الإلكترونية، وسلط الضوء على العمل المضطلع به في هذا المجال في كل من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان في إطار مشروع يموله الاتحاد الأوروبي. والهدف من الاستراتيجيات هو النهوض بالتجارة الإلكترونية محلياً وداخل المنطقة ودولياً. وتظل التحديات الرئيسية مطروحة في مجالات الحصول على التمويل،

والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والضرائب، والقطاع غير الرسمي، والخدمات اللوجستية والبريدية، والنظم الجمركية التي لم تتكيف بعدُ مع التجارة الإلكترونية. وشرح المتحاور كيف وُضعت خطط عمل شاملة مع مجموعة من المؤسسات مشيراً إلى ضرورة مواءمتها مع متطلبات الرصد الوطنية. وأخيراً، شدد المتحاور على أهمية التنسيق فيما بين المؤسسات وتدريب ممثلي الحكومات وبناء قدراتهم.

27- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد عدد قليل من الخبراء على الحاجة إلى تحسين التنسيق وتجنب ازدواجية الجهود في مثل هذه المجالات المتعلقة بالسياسة العامة. وفي هذا الصدد، قدم عدد قليل من الخبراء أمثلة على السبل الكفيلة بضمان و/أو تعزيز التنسيق بشأن التجارة الإلكترونية فيما بين المنظمات الدولية والجهات المانحة والحكومات أو النظراء الإقليميين. واستجابة لطلب عدد قليل من المندوبين للحصول على مزيد من المعلومات، قدم أحد المتحاورين تفاصيل عن تنفيذ استراتيجية التجارة الإلكترونية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرص المشاركة، وقدم عدد قليل من المتحاورين أمثلة على إطار الحوكمة الخاص بالاستراتيجيات. وأعرب بعض الخبراء عن اهتمامهم بوضع استراتيجية للتجارة الإلكترونية، وأشار أحد المندوبين إلى الحاجة إلى المساعدة في تحديث الاستراتيجيات القائمة.

4- تفعيل التنفيذ

28- المتحاورون في المناقشة الرابعة، التي ركزت على السؤال الإرشادي الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي – كيف يمكن للشراكات الدولية والتنسيق من أجل التعاون الرقمي أن يساعدا في تسريع وتيرة التقدم في بناء الاستعداد للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟ هم السيدة ميروالیسي فاليماكا، السفيرة والممثلة الدائمة، الوفد الدائم لمنتدى جزر المحيط الهادئ لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والسيد ستيفن غراملينغ، رئيس مشروع، مبادرة التجارة الإلكترونية لعموم أفريقيا، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ والسيد سفين كاليبو، مدير، Trade Worthy؛ والسيد أليساندرو فيتالي، موظف إدارة البرامج، الاقتصاد الرقمي، قسم بناء القدرات في مجال الاقتصاد الرقمي، شعبة التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الأونكتاد؛ والسيد بيت باتيو، رئيس وحدة الضريبة على الاستهلاك، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

29- ناقشت المتحاورة الأولى تنفيذ الاستراتيجية وخريطة الطريق الإقليميتيْن للتجارة الإلكترونية في منطقة المحيط الهادئ. ورغم التقدم المحرز في تطوير عمليات تقييم التجارة الإلكترونية واعتماد التشريعات، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحصول على رأس المال، واللوجستيات التجارية. وقد ووجهت صعوبات في رصد التنفيذ بسبب نقص الإبلاغ عن التقدم المحرز على مستوى فرادى المشاريع. وأشارت المتحاورة إلى أن التنسيق الإقليمي يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تنفيذ الإصلاحات الرقمية واستراتيجيات التجارة الإلكترونية، وأن الاستراتيجيات الإقليمية يمكن أن تكون بمثابة أطر توجيهية للاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية والتكامل الاقتصادي. وأشارت المتحاورة إلى الأدوات والموارد الرامية إلى تعقب التقدم المحرز في التنفيذ والإبلاغ عن استيعاب التجارة الإلكترونية في المنطقة. وشددت على الدور الحاسم للوكالات الشريكة والجهات المانحة في الحفاظ على الزخم ومضاعفة الجهود لتنفيذ إجراءات السياسة العامة ذات الأولوية.

30- وتبادل المتحاور الثاني أفكاراً حول السبل الكفيلة بتهيئة بيئة مواتية للتجارة الرقمية بين بلدان مختارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مؤكداً على ضرورة إقامة شراكات قوية وأطر تعاون متينة. وقال إن المؤسسات التي تعمل أساساً على الصعيد الوطني تواجه تحديات متعددة في محاولتها تعزيز التجارة عبر الحدود، ومن بين هذه التحديات عدم وجود مخطط شامل للمدفوعات الإلكترونية عبر الحدود. وشدد المتحاور على أهمية النهوض بتطوير المنصات في هذا الصدد، فضلاً عن تعزيز الأطر

القانونية والتنظيمية وتعزيز الشـــراكات بين القطاعين العام والخاص. وأكد على أهمية تعزيز تدابير حماية المستهلك والنهوض بقدرات السلطات الوطنية. وقال إن ضعف أطر حماية المستهلك وانعدام الثقة يمثلان عائقاً كبيراً أمام اعتماد التجارة الإلكترونية. وفي هذا الصـــدد، يمكن أن تعزز أختام الثقة في التجارة الإلكترونية ثقة المستهلكين، كما يتبين من تجارب البلدان التي لديها أسواق إلكترونية موثوق بها. وأخيراً، أشار المتحاور إلى أن الاستراتيجيات المصممة خصيصاً يمكن أن تمكن من اعتماد هذه الأختام وتعزز من ثمّ ثقة المستهلكين وتزيد من معاملاتهم.

31- وناقش المتحاور الثالث تنفيذ إصلاحات سياسات التجارة الإلكترونية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وسلط الضوء على الدور الحاسم للتجارة في التنمية الاقتصادية في المنطقة وأهمية التعجيل بتنفيذ إصلاحات السياسات العامة. وشدد المتحاور على الحاجة إلى الدعم في تنفيذ مصفوفات العمل؛ وأهمية توفير موارد شاملة وإنشاء آليات للرصد؛ والحاجة إلى تسريع إصلاحات التجارة الإلكترونية، لا سيما في مجالات البنى التحتية الرقمية وتعزيز المهارات الرقمية ومواءمة السياسات وإنشاء منصات حوار تشمل الجميع. وقال إن تنفيذ إصـلاحات السـياسـات العامة ومواءمتها يستلزمان تعزيز التعاون بين الحكومات والشركاء في التنمية. وأخيراً، أشار المتحاور إلى أهمية التعاون الإقليمي ومواءمة القوانين لتهيئة بيئة تجارة إلكترونية مواتية للأعمال التجارية وتعزيز التكامل الاقتصـــادي في المنطقة عن طريق الحد من الحواجز وتوحيد ممارسات التجارة الرقمية.

32- وشدد المتحاور الرابع على أهمية إشراك أصحاب المصلحة وتبادل الخبرات، مسلطاً الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها في التنفيذ. وعرض المتحاور آلية دعم التنفيذ التي وضعها الأونكتاد ودورها في تعزيز الحوار داخل البلدان وتبادل المعارف وبناء القدرات. وقال إن إنشاء شبكة من الممارسين تيسّر إقامة الشراكات وتساعد على تعبئة الدعم التقني والمالي. وشدد المتحاور على الدور النشط المطلوب من الوزارات الرائدة وجهات الاتصال في تنسيق التنفيذ. وأكد الحاجة إلى تشكيل فريق مكرس وإنشاء هيئة مشتركة بين الوزارات لضمان التنسيق بين الوكالات، لأن التدخلات غالباً ما تتسم بالتشرذم. وأخيراً، شدد المتحاور على أهمية وجود أدوات متينة للرصد والتقييم من أجل ضمان المساءلة والشفافية في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الوطنية أو الإقليمية للتجارة الإلكترونية.

33- وسلط المتحاور الخامس الضوء على التحديات المتعلقة بالضرائب التي يفرضها الاقتصاد الرقمي العالمي، ولا سيما تأثير التجارة الإلكترونية عبر الحدود على الأطر الوطنية للضـــريبة على الاستهلاك. وأكد أهمية ضريبة القيمة المضافة في توليد الإيرادات في البلدان النامية، مشيراً إلى أن هذه الضريبة لا تطبق في كثير من الأحيان على مبيعات الخدمات عبر الإنترنت، وهو تحد يتفاقم بسبب عدم فعالية تحصيل هذه الضريبة على واردات الطرود المنخفضة القيمة التي تعقب المعاملات عبر الإنترنت. وذكر المتحاور أن البلدان تنفذ بصـورة متزايدة تدابير انفرادية، مما يخلق حواجز أمام المعاملات التجارية والتجارة الإلكترونية، وأنه ينبغي التصدي للتحديات المتصلة بالضرائب بطريقة شاملة وقائمة على توافق الآراء. وتمثل الحوارات الإقليمية والعالمية، إلى جانب مبادرات المسـاعدة التقنية لأصـحاب المصـلحة المتعددين، خطوة أولى في دعم البلدان في التصدي الفعال لهذه التحديات. وقد يؤدي الفشل في التصدي بقوة لهذه المسائل إلى خسائر كبيرة في الإيرادات وضغط تنافسي غير عادل على تجار التجزئة التقليديين، لا سيما بالنظر إلى تسارع وتيرة التحول إلى المبيعات عبر الإنترنت. وأخيراً، سلط المتحاور الضوء على الركائز الأربع التالية التي يمكن في إطارها التصـــدي لهذه التحديات، والتي اقترحتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي: إرساء أساس قانوني لفرض ضريبة القيمة المضافة على المبيعات المباشرة من جانب البائعين غير المقيمين على الإنترنت؛ وتحصيل ضريبة القيمة المضافة من البائعين الأجانب عبر الإنترنت من خلال العمليات الشبكية؛ ومطالبة مشغلي المنصات الرقمية بتحصيل ضريبة

القيمة المضافة على جميع مبيعات المنصات وتحويلها؛ وتعزيز الامتثال لضريبة القيمة المضافة من خلال استراتيجيات حديثة قائمة على المخاطر والتعاون الإداري.

34- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، ناقش عدد قليل من المندوبين استخدام أختام الثقة في مجال التجارة الإلكترونية، مع التركيز على معايير التقييم للحصول على هذه الأختام، وفوائدها المالية المحتملة، وتأثيرها على شواغل المستهلكين المتعلقة بالأمن السيبراني. وتناول بعض الخبراء آليات تحصيل ضريبة القيمة المضافة وكيفية تحديد معدلات الضريبة التي تعزز النمو وتشجع إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة التجارية، ولا سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال التجارة الإلكترونية. وأشار أحد المندوبين إلى التحديات التي تعترض جمع البيانات من القطاع غير الرسمي والشواغل المتصلة بتحصيل الرسوم الجمركية، ولا سيما من المعاملات الصغيرة القيمة. وشدد مندوب آخر على أهمية إنشاء آلية لتجميع المعلومات عن المبادرات الرقمية الجارية وتوفير منصة موحدة يمكن من خلالها النفاذ إلى أحدث المعلومات. وأشارت أمانة الأونكتاد إلى دراسة ستجرى قريباً عن الضريبة غير المباشرة على التجارة الإلكترونية.

5- الاستفادة من التعاون الدولي ومن تخصيص الموارد لتسريع التقدم في بناء الاستعداد الرقمي

35- المتحاورون في المناقشة الخامسة، التي ركزت على السؤال الإرشادي الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي – كيف يمكن أن يساعد التعاون الدولي في جني قدر أكبر من الفوائد من التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية؟ هم السيدة ليزا كوربيل، رئيسة، الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة؛ والسيد تشارلز أباني، المنسق المقيم للأمم المتحدة، غانا؛ والسيد أدهم عبد العال، ممثل، العلاقات والسياسات التجارية في الاتحاد الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي؛ والسيد توماس سبورمانز، مستشار أول، الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

36- عرضت المتحاورة الأولى بالتفصيل الجهود التي يبذلها الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة للاستفادة من التعاون والموارد الدولية من أجل تسريع الاستعداد الرقمي من خلال معالجة التفاوتات في الرقمنة التي تؤثر على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلطت المتحاورة الضوء على النهج الذي يتبعه الصندوق للنهوض بالتحول الرقمي من خلال البرامج المشتركة التي يقودها المنسقون المقيمون للأمم المتحدة والتي تتماشى مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، مثل تعزيز الإنتاجية الزراعية وتكامل الأسواق بين المالكين الصغار وتحويل نظم التعليم من خلال الإصلاح التنظيمي والنهوض بالبنى التحتية وبناء القدرات. وأخيراً، شددت المتحاورة على أهمية التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومصارف التنمية ومنظومة الأمم المتحدة، وسلطت الضوء على أهمية التركيز على التمكين على الصعيد المحلي من خلال الاستفادة من مصادر الاستثمار المتعددة من أجل تعظيم الآثار.

37- وناقش المتحاور الثاني دور النُّهج المنسقة من خلال نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، مع الإشارة إلى تجربة غانا. وعلى الرغم من التركيز على الرقمنة من أجل التنمية، لا تزال هناك تحديات أمام توسيع التجارة الإلكترونية، بما في ذلك ما يتعلق بثقة المستهلكين، والثغرات في البنى التحتية، وقابلية التشغيل البيني للمدفوعات، وحصول الشركات الناشئة على التمويل. ومع ذلك، أشار المتحاور إلى وجود فرص متزايدة لإقامة شراكات جديدة في البلد وفي جميع أنحاء أفريقيا من خلال المؤتمرات الدولية التي تجمع بين أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام. وأخيراً، سلط المتحاور الضوء على الممارسات الجيدة في مجال التعاون بين منظمات الأمم المتحدة ومكتب المنسق المقيم، من أجل تحقيق آثار

مستهدفة، وشدد على أهمية القيادة المحلية والإرادة السياسية والأخذ بنهج يشمل الحكومة بأكملها، لكي يدعم التعاون الدولي بشكل فعال التحول الرقمي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

38- وسلط المتحاور الثالث الضوء على التعاون مع الأونكتاد بشأن عمليات تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية ودور مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي في تعزيز نظام التجارة الرقمية في بلدان أفريقيا، وتناول بالتفصيل عدة مبادرات، بما في ذلك فريق عامل معني بالسياسات الرقمية ينقل التوجيهات من القطاع الخاص إلى واضعي السياسات المشاركين في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مما يسمح بسد الفجوات بين الأعمال التجارية وواضعي السياسات والمؤسسات المالية. وشملت مبادرة أخرى، هي بوابة التجارة الأفريقية، التي أنشئت لتعزيز أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة المشاركة في هذا المجال، العناصر الرئيسية التالية: مستودع للشركات والمؤسسات المالية الأفريقية المعتمدة، لتعزيز الثقة؛ ونظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا، للحد من الحواجز التجارية والسماح للبلدان المشاركة بتسوية المعاملات بعملاتها الخاصة؛ وبوابة المعلومات التجارية، لإتاحة استفادة المشترين والبائعين وواضعي السياسات والباحثين من نتائج منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ ومنصة مبيعات بين مؤسسة تجارية وأخرى وبين مؤسسة تجارية والحكومة مخصصة للسلع التي يغطيها الاتفاق.

39- وتناول المتحاور الرابع بإيجاز مبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى دعم التحول الرقمي في المناطق المحرومة، مع تجنب الديون أو التبعية التي لا يمكن تحملها، وركز على الربط الإلكتروني الشامل للجميع، لا سيما للمؤسسات الحكومية والبحثية والمدارس والمجتمعات النائية، بما في ذلك الدعم المتعلق بكل من البنية التحتية المادية، بما يشمل رفع مستوى الخدمات الحيوية وتقنيات الشبكات الذكية، والبنية التحتية غير المادية، بما يشمل حزم الاقتصاد الرقمي التي تعزز المهارات الرقمية، والمساعدة في إطلاق منصات التجارة الرقمية وتعزيز الأطر التنظيمية. وسلط المتحاور الضوء على أهمية اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة، يشمل البلدان المانحة والقطاع الخاص، من أجل تقديم دعم شامل للبلدان المستفيدة. وأخيراً، سلط المتحاور الضوء على الكيفية التي جمع بها المركز الرقمي من أجل التنمية بين مختلف أصحاب المصلحة لتوسيع نطاق الاستثمار في التحول الرقمي في العديد من المناطق.

40- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، لاحظ عدة مندوبين أن البلدان النامية تواجه تحديات كثيرة، لا سيما فيما يتعلق بارتفاع تكاليف المعاملات وقابلية التشغيل البيني لنظم الدفع عبر الحدود، مما يتطلب مزيداً من التعاون الدولي. وناقش عدد قليل من الخبراء الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي في بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي. وشدد ممثل منظمة حكومية دولية وأحد المندوبين على أهمية اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها والتنسيق الوطني والإقليمي للتغلب على الحواجز المتبقية. وأبرز ممثل منظمة حكومية دولية وعدد قليل من المندوبين الحاجة إلى مواصلة الحوار بشأن فرص التعاون العالمي، بما في ذلك من خلال منتديات مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي. وأعرب أحد المندوبين عن قلقه إزاء حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية في إطار اتفاقات التجارة الحرة، مشيراً إلى الحاجة إلى التعاون مع الشركاء الدوليين. وسلط عدد قليل من المندوبين الضوء على دور عمليات التقييم الوطنية في النهوض بالتجارة الإلكترونية في بلدانهم والحاجة إلى مواصلة الدعم التقني والمالي في هذا المجال. وأبرز مندوب ومتحاور أهمية تعزيز القدرات الإحصائية على رصد التقدم المحرز.

جيم- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 4 من جدول الأعمال)

41- قدم رئيس الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تقرير الاجتماع (الوثيقة TD/B/EDE/7/3). وناقش الفريق العامل آخر التطورات التي شهدتها مختلف

المنظمات الدولية في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ ونظر في الطبعة الثانية من دليل قياس التجارة الرقمية، الذي يوفر إطاراً مفاهيمياً لتجميع إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً بشأن التجارة الرقمية ولبناء القدرات الإحصائية؛ كما ناقش العمل المستجد المتعلق بقياس قيمة التجارة الإلكترونية، وتطرق إلى تقرير تقييمي يشير إلى ندرة الإحصاءات الرسمية في هذا المجال، فضلاً عن تنوع المصادر الأساسية، والنُهج المتبعة في القياس، وتفاصيل المعلومات. وقد شُكلت فرقة عمل لدعم الجهود الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية للأونكتاد بشأن قياس قيمة التجارة الإلكترونية، من شأنها أن تدعم بناء القدرات ووضع إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً. وأشار الفريق العامل إلى أهمية تحسين إحصاءات التجارة الإلكترونية لمساعدة واضعي السياسات على تحديد مجالات التدخل التي يمكن أن تعزز نمو الاقتصاد الرقمي. وفي هذا السياق، تناول الفريق العامل التعقيدات التي ينطوي عليها إدماج البيانات الإدارية من أجل استكمال جمع البيانات على أساس الدراسات الاستقصائية، بما في ذلك الجهود المطلوبة فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة وتنقية البيانات وتوحيدها. وأشار الرئيس إلى أن الاقتصاد الرقمي ما فتئ يتطور، وأن قياسه هو أيضاً عمل آخذ في التطور، وأشار إلى أن الفريق العامل يمكنه أن يستضيف عملية تعلم جماعية إذا زاد عدد البلدان التي تستكشف إمكانية استخدام بيانات الحسابات القومية لقياس التجارة الإلكترونية وتبادل الأفكار مع الفريق العامل. وأخيراً، ناقش الفريق العامل الأولويات الوطنية في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، فضلاً عن المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات المقدمَيْن من المنظمات الدولية. وبالإضافة إلى المساعدة التقنية المباشرة، أشار الرئيس إلى أن هناك حاجة متزايدة لتبادل الممارسات الجيدة بين البلدان وإلى المزيد من الموارد المعرفية بلغات متعددة. واقترح الخبراء في الاجتماع أن يستضيف الأونكتاد بوابة إلكترونية لتقاسم المعارف، على سبيل المثال بشأن ما يلي: إنتاج بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي؛ واستخدام منهجيات ومصادر بيانات مبتكرة؛ وخريطة طريق لإنتاج إحصاءات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ ومجموعات أدوات بشأن القضايا المنهجية؛ وتوجيهات منهجية وموارد تدريب للمنظمات الدولية. وأشار الرئيس إلى أن استمرار تبادل المعارف والخبرات، وكذلك بناء القدرات في البلدان النامية، أمر ضروري من أجل تحقيق إحصاءات جيدة النوعية يمكن أن تساعد في توجيه قرارات واضعي السياسات فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي السريع التطور. وشدد الرئيس على الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم من الشركاء في التنمية لكي يتمكن الأونكتاد من وضع مواد منهجية بشأن قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وزيادة توافر الموارد المعرفية على الإنترنت وبلغات مختلفة، والقيام، بالتعاون مع الشركاء، بتوفير التدريب لمنتجي الإحصاءات الرسمية في البلدان النامية. وأخيراً، أشار الرئيس إلى أن مشاركة بعض المكاتب الإحصائية الوطنية، ولا سيما من بين أقل البلدان نمواً، كانت محدودة لأن المشاركة في الاجتماع حضورية وأن الاجتماع كان سيجني فوائد أكبر لو سُمح بالمشاركة عن بعد.

42- واتفق الخبراء على المواضيع المقترحة لاجتماعه الخامس (انظر الفصل الأول).

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

43- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 6 أيار/مايو 2024، السيد لوكي دونيفالو (فيجي) رئيساً له والسيدة دافاسورين جيريلما (منغوليا) نائبةً للرئيس – مقررةً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

44- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت، كما يرد في الوثيقة TD/B/EDE/7/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ.

4- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

5- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

6- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

جيم- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 6 من جدول الأعمال)

45- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 8 أيار/مايو 2024، لنائبة الرئيس – المقررة بأن تقوم، تحت إشراف الرئيس، وبعد اختتام الدورة، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته السابعة.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورةَ ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنتيغوا وبربودا
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
باكستان
البرتغال
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوروندي
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
توغو
تونس
تيمور – ليشتي
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جنوب أفريقيا
دولة فلسطين
رواندا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سري لانكا
السنغال
سويسرا
سيشيل
شيلي
الصين
العراق
غابون
فانواتو
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فيجي
فييت نام
الكاميرون
كمبوديا
كندا
كوت ديفوار
كوستاريكا
الكونغو
كينيا
لبنان
ليبيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
ملاوي
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EDE/7/INF.1.

موزامبيق	الهند
ناميبيا	هنغاريا
النمسا	هولندا (مملكة –)
نيبال	اليابان
النيجر	اليمن
نيجيريا	اليونان
نيكاراغوا	

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
أمانة الكومنولث
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرنكوفونية
منظمة التعاون الإسلامي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي

3- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

مكتب التنسيق الإنمائي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
مركز التجارة الدولية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
منظمة التجارة العالمية

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد البريدي العالمي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
الاتحاد الدولي للنقابات العمالية
شبكة العالم الثالث